الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.4/3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
12 February 2013
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة
الدورة الأولى
جنيف، ٢٨-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

تقرير اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة عن أعمال دورته الأولى

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

المحتويات

الصفحة

أولاً - موجز الرئيس ٢
ثانياً - المسائل التنظيمية ١٣

المرفق

الحضور ١٥

(A) GE.13-50121 060313 070313

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- موجز الرئيس

١- قرَّر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية السادسة والخمسين، أن تعقد لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية اجتماع خبراء متعدِّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة. وقد تناولت الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات التي عُقِدَت في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ مسألة التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقاً لولاية مجلس التجارة والتنمية، سعت دورة فريق الخبراء لتحليل تأثير التكامل الإقليمي، بما في ذلك المبادرات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، على تدفُّقات الاستثمار وآثار التكامل التي تحدثها تكتُّلات الاستثمار الإقليمية. ومن الأهداف الأخرى لعقد اجتماع الخبراء ما تمثَّل في استخلاص دروس السياسة العامة المتصلة بأفضل الممارسات، بما في ذلك ما يتعلَّق باتفاقات الاستثمار الإقليمية، وتشجيع الاستثمار الإقليمي وما يتصل بذلك من آثار على التنمية المستدامة.

٢- وقد ضم الاجتماع ١٥٥ مشاركاً من الخبراء والممارسين المختصين والمندوبين من ٧٢ دولة من الدول الأعضاء و١٢ منظمة دولية و٥ منظمات غير حكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وأتاح الاجتماع فرصاً للمسؤولين والخبراء من القطاعين العام والخاص لبحث مختلف أوجه سياسات الاستثمار الإقليمي ذات الصلة بالتنمية في إطار نقاش مفتوح على المستوى المتعدِّد الأطراف. وأشاد الخبراء بأمانة الأونكتاد لإعدادها وثيقة المعلومات الأساسية (TD/B/C.II/MEM.4/2)، كما أشادوا بما أُتبع في الاجتماع من نهج شامل إنمائي المنحى يقوم على درجة عالية من التفاعل. وقد أتاح الاجتماع للمشاركين، من خلال الشكل الابتكاري الذي اتسمت به مداولاته، إجراء تبادل مباشر للخبرات ووجهات النظر بشأن القضايا الرئيسية والناشئة والممارسات الفضلى، مسترشدين في ذلك بما طُرِحَ من أسئلة في خمسة مجالات مواضيعية. وبفضل اتّباع هذا النهج، حقق الاجتماع نوعاً من التفاعل يمكن أن يسمى "الخدمات الاستشارية الجماعية".

ألف- البيان الافتتاحي

٣- أدلى مدير شعبة الاستثمار والمشاريع الذي تحدَّث نيابة عن الأمين العام للأونكتاد بملاحظاتٍ افتتاحية عرض فيها أحدث الاتجاهات بشأن تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإقليمي. كما سلَّط الضوء على بعض القضايا البارزة فيما يتصل بالعلاقة بين التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الترابط بين الاستثمار والتجارة.

٤- وقال إن من المتوقّع أن يستغرق تحقيق انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر وقتاً أطول مما كان متوقّعاً من قبل، حيث إن التدفُّقات العالمية الواردة تراجعت بنسبة قدرها ١٨ في المائة في عام ٢٠١٢ لتصل إلى ما يُقدَّر بنحو ١,٣ تريليون دولار. وبعد سنتين من الانتعاش، سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر هبوطاً ثانياً في عام ٢٠١٢ وليس من المتوقّع له أن يسجِّل

سوى انتعاش بطيء في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. وأشار إلى أن هشاشة الاقتصاد الكلي، وحالة عدم التيقُّن على صعيد السياسات العامة بسبب ضعف البيئة الاقتصادية الكلية وعدد من عوامل المخاطر المتصوَّرة في بيئة السياسات العامة المتصلة بأزمة منطقة اليورو، والضائقة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتغيُّرات الحكم في عدد من الاقتصادات الرئيسية، هي أمور قد أسهمت في حدوث هذا التراجع. إلا أن تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية ظلّت تُظهر مرونةً وقدرةً على التكيُّف فلم تنخفض إلا بنسبة قدرها ٣ في المائة مقارنة بنسبة انخفاض بلغت ٣٢ في المائة في البلدان المتقدِّمة. ولأول مرة في التاريخ، تجاوزت تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية مستوى التدفُّقات إلى البلدان المتقدِّمة (بما مقداره ١٣٠ مليار دولار).

٥- وتابع قائلاً إن سياسات الاستثمار الدولي تواجه عدداً من التحدِّيات. وهذه تشمل الافتقار الملحوظ لنظام استثمار متعدِّد الأطراف؛ ووجود نظام استثمار دولي بالغ التعقيد ومتعدِّد الطبقات والأوجه؛ وحالات عدم الاتّساق بين معاهدات الاستثمار؛ وعدم الاتّساق بين سياسة التجارة وسياسة الاستثمار؛ وحدوث تحوّل في النموذج الإنمائي في اتجاه نموذج يقوم على الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقال إن جهوداً كثيرة تُبذَل في اتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والأقاليمي في شتى أنحاء العالم. وفي حين أن جهود التكامل الإقليمي يمكن أن تفضي إلى تزايد الاستثمار عبر الحدود، لا تزال هناك حاجة لفهم أفضل للأثر الإنمائي للتكامل الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر والتأثير الإنمائي لهذا الأخير على التكامل الإقليمي.

باء- المناقشات غير الرسمية

٦- ركَّزت مناقشات اجتماع الخبراء التي جرت بعد ذلك في إطار غير رسمي على العلاقة بين التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر والكيفية التي يمكن أن تسهم بها هذه العلاقة في تحقيق التنمية المستدامة. وتناول الاجتماع خمسة مواضيع في هذا الصدد.

جيم- التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر
(البند ٣)

الموضوع ١
التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر: الترابط بين التجارة والاستثمار

٧- ناقش الخبراء مسألة العلاقة بين التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر بالاستناد إلى تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا وآسيا والقارة الأمريكية وأوروبا، بما في ذلك البعد المتعلِّق بالتكامل الأقاليمي. ولوحظ أن الافتقار إلى التقدُّم على صعيد عملية وضع القواعد المتعدِّدة الأطراف في مجال التجارة والاستثمار قد أفضى إلى تجدُّد

التشديد على التكامل الاقتصادي الإقليمي في أنحاء عديدة من العالم. وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور عدد متزايد من اتفاقات الاستثمار واتفاقات التجارة الحرة، مع اعتماد فصول خاصة بالاستثمار على المستويين الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك اتفاقات بين الجنوب والجنوب وأخرى بين الشمال والجنوب.

٨- وقد كان بعض مبادرات التكامل الإقليمي هذه أكثر تقدُّماً وعمقاً وأوسع نطاقاً من غيرها، وكانت تجاربها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر متفاوتة. وتبعاً لكثافة ونطاق وقوة هذه الترتيبات، يمكن أن يكون للتكامل الإقليمي والأقاليمي تأثير على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى استراتيجيات الشركات عبر الوطنية، لكن التكامل الإقليمي لا يؤدّي بالضرورة إلى تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر. فلا توجد علاقة سببية واضحة بين التكامل الإقليمي وتزايد تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك لأن هناك عوامل عديدة أخرى لها دورٌ كعوامل محدِّدة للاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن التكامل الإقليمي يفضي عموماً إلى زيادة جاذبية وتنافسية إقليم ما فيما يتصل بالتجارة والاستثمار والإنتاج. وهذا يرجع إلى أن التكامل الإقليمي يؤدّي مثلاً إلى زيادة حجم السوق بالنسبة للمستثمرين ويشجّع جهود تحقيق المواءمة ويزيل الحواجز التجارية ويمكن أن يحسِّن تطوير البنى التحتية ضمن الإقليم، بما في ذلك عن طريق تحقيق التقارب بين نظم اللوائح التنظيمية، مما يؤدّي إلى تحقيق وفورات حجم وخفض لتكاليف المعاملات.

٩- وسلَّم المشاركون في الاجتماع بأن ثمة فرقاً بين آثار التكامل الإقليمي على تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج النطاق الإقليمي وآثاره على هذه التدفُّقات داخل الإقليم. فالتكامل الإقليمي يترع لأن يشجِّع أولاً تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقليم المعني، وبذلك فهو يوفِّر للمستثمرين الأجانب أسواقاً أوسع وأكثر جاذبية. وهذا ينطبق بصفة خاصة في قطاع الخدمات وفي بعض مجالات الصناعة التحويلية كصناعة السيارات وصناعة الإلكترونيات. كما أن التكامل الإقليمي يمكن أن يكون له تأثيرٌ معزِّزٌ لتدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو لترشيد عمليات الشركات عبر الوطنية ضمن إقليم ما. أما الأدلة على تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للتكامل الإقليمي فهي مختلطة بقدر أكبر حين يتعلّق الأمر بتدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الإقليم. فالتكامل الإقليمي لا يوفِّر بالضرورة حافزاً للشركات القائمة (المحلية أو الأجنبية) للتحوّل نحو أعضاء آخرين في إقليم ما لأن السوق الإقليمية يمكن أن تُخدَم من مواقع قائمة.

١٠- واتّفق الخبراء على أن للسياسة العامة أهميتها في زيادة فعالية التكامل الإقليمي وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. فتشجيع تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الإقليم وخارجه يتطلّب توفُّر حدٍّ أدنى من مواءمة الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر بين أعضاء الأقاليم المعنية، وربما يشمل ذلك مواءمة سياسات المنافسة. ويلزم دعم ذلك بآليات رصدٍ فعّالة من أجل ضمان تنفيذ التزامات البلدان الأعضاء فيما يتعلّق بتحقيق التكامل.

كما أن ثمة حاجة لإيلاء اهتمام لزيادة المنافسة بين أعضاء الإقليم المعني فيما يتعلق باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تكون هناك مطالبات بالتعويض على "البلدان الخاسرة" في الإقليم لأنها لا تستفيد بالتساوي من تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإقليم. وثمة شاغل آخر يتصل بتحديد مجالات السياسة العامة بشأن التكامل الإقليمي والدرجة التي ينبغي أن يُعمَّق بها هذا التكامل. فكلما كان التكامل أعمق زادت آثاره المحتملة على تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة. وهذا ما تؤكده حقيقة أن المستثمرين الأجانب يفضلون مشاريع الاستثمار التي لها روابط إقليمية.

١١- كما ينبغي لواضعي السياسات أن ينظروا في ديناميات الصناعات والقطاعات في إطار النهج الإقليمي الذي يتبعونه إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر. فالصناعات المختلفة تتيح فرصاً مختلفة كما تطرح تحدِّيات مختلفة أمام جهود التكامل. وينبغي إيلاء اهتمام كبير لتشجيع الارتقاء بمستوى الصناعات التي تتميّز فيها البلدان بمزايا نسبية. وثمة تحدٍّ في هذا الصدد يتمثَّل في تقوية الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمي والشركات المحلية بسبلٍ منها مثلاً برامج إنشاء التكتُّلات. ويلزم أيضاً الانتباه إلى الدور المزدوج المحتمل للشركات عبر الوطنية في إطار التكامل الإقليمي، ذلك لأن هذه الشركات يمكن أن تكون أداةً مشجِّعةً كما يمكن أن تكون حجر عثرة في هذا الصدد.

١٢- ودعت عدّة وفود إلى إجراء تحليل أعمق للعلاقة بين التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر. فرسم السياسات العامة على نحو مستنير يستفيد من وجود إطار تحليلي متين وتقييم منهجي يستند إلى مؤشِّرات موثوقة، بالإضافة إلى مجموعة من الممارسات الفضلى لتحليل آثار التكامل الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار هذا الأخير على التكامل الإقليمي.

الموضوع ٢
استخدام سلاسل القيمة الإقليمية لبناء القدرات الإنتاجية

١٣- بحث الخبراء المشاركون كيفية تأثير سياسات التكامل الإقليمي في استراتيجيات الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بسلاسل القيمة الإقليمية. فالتكامل الإقليمي يشجِّع الشركات عبر الوطنية على اعتماد استراتيجية شبكات الإنتاج الإقليمية بدلاً من اعتماد نموذج البلد الواحد وذلك بالاستناد إلى الفوارق في التكلفة وما حُبي به الإقليم المعني من موارد، وهي مزايا ييسِّرها خفض المعدَّلات التعريفية ضمن الإقليم. وعدا عن حدوث زيادة في تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحد ذاتها، يؤثِّر التكامل الإقليمي في كيفية عمل الشركات عبر الوطنية في إقليم ما وكيفية ربط عملياتها المحلية بسلاسل القيمة الدولية الخاصة بها. ويمكن للشركات عبر الوطنية أن تستخدم شبكات الإنتاج الإقليمية لكي تجعل مصانعها المختلفة تتخصص في إنتاج جزء معين من سلسلة القيمة من خلال عمليات متكاملة ومنسَّقة بين مصانع متعدِّدة. وتُعتَبَر شبكات الإنتاج الإقليمية مهمة بصفة خاصة في مجالات مثل

صناعة السيارات والأعمال المصرفية وأجهزة الحواسيب وصناعة الإلكترونيات الاستهلاكية والبرامجيات الابتكارية والملابس وأشباه الموصّلات والزراعة والأعمال التجارية – الزراعية.

١٤- ثم إن تعزيز تنمية سلاسل القيمة الإقليمية قد يتطلّب إصلاح التجارة المحلية فضلاً عن تحرير وتيسير التجارة والاستثمار الإقليميين، بسُبلٍ منها تهيئة بيئة مؤسسية إقليمية تمكينية. ومن المسائل ذات الصلة في هذا الصدد ما يشمل التعاون دون الإقليمي – بوسائل منها مثلاً إنشاء مناطق للتجارة والاستثمار عابرة للحدود – وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة، وعمليات الاندماج والشراء، والروابط بين مشاريع الأعمال ونقل التكنولوجيا. وينبغي التركيز بصفة خاصة على إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة عن طريق بناء القدرات الإنتاجية والارتقاء بمستوى العمليات. فالعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفتقر إلى الخبرة اللازمة لتدويل عملياتها من خلال سلاسل القيمة العالمية. ولذلك فإن هذه المؤسسات يمكن أن تختار التكامل الإقليمي كوسيلة لتدويل عملياتها والسعي للاستفادة من الحركات عبر الحدود ومن خفض التكاليف.

١٥- وينبغي لاتفاقات تحرير التجارة ألاّ تركِّز على قضايا الجمارك والرسوم فحسب، بل ينبغي لها أن تشمل أيضاً إجراء إصلاحات أشمل تهدف إلى تحقيق التكامل الفعّال للأسواق من أجل تعزيز سلاسل القيمة (مثل تيسير التجارة، وإصلاح الجمارك، والأمن القانوني، ومكافحة الفساد). وتحدَّث أحد الخبراء عن استراتيجيات قطرية في سياق تحالف المحيط الهادئ حُدِّدت فيها الصناعات الواعدة بالنسبة لإضافة القيمة في سلاسل القيمة واشتملت على هدف تحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص في تطوير هذه الصناعات. ويتمثَّل أحد أهداف هذا التعاون في تحديد وتنمية صناعات تكميلية في البلدان الشريكة من أجل تكتيل سلسلة القيمة.

١٦- واتفق الخبراء على أن ثمّة حاجة لقيام الأقاليم بوضع استراتيجيات وبرامج لمساعدة الشركات المحلية المنتسبة لشركاتٍ أجنبيةٍ في تعميق اندماجها في سلاسل قيمة أو تكتُّلات تشمل صناعات محدَّدة. وهذا يتطلَّب وضع برامج ترويجية استباقية من خلال مؤسسات منها مصارف التنمية الإقليمية. وتشمل السياسات المطلوبة توافر خيارات التمويل لدعم الشركات داخل الإقليم المعني بهدف التحوّل في تركيزها نحو البُعد الإقليمي. كما أن البلدان تحتاج إلى زيادة التركيز على الأوضاع المحلية والنظر إلى طرفي سلسلة القيمة لدى وضع استراتيجيات سلسلة القيمة. وينبغي أن يكون القصد من ذلك هو جني الفوائد من خلال اتّباع استراتيجية تنطلق من المستويات الأدنى وتتحرك نحو المستويات الأعلى لسلسلة القيمة على أن يكون هناك في الوقت نفسه إدراكٌ لضرورة الاختيار من بين جملة خيارات بغية استهداف قطاعات محدَّدة وتجنُّب قطاعات أخرى (كالأنشطة الكثيفة التلويث مثلاً).

١٧- ويعني تكامل سلاسل القيمة الإقليمية أن النجاح التصديري لبعض أعضاء تجمُّع إقليمي ما يمكن أن يتوقّف على الواردات من أعضاء آخرين داخل الإقليم نفسه (في صناعات

السيارات والتكنولوجيا العالية مثلاً). وللسياسات التجارية أهمية كبيرة في تطوير سلاسل القيمة المحلية، ولكنها أيضاً مهمة جداً في اجتذاب كبرى الشركات عبر الوطنية من خارج الإقليم إلى داخله. ولذلك فإن ثمّة حاجة لتعزيز التجارة المفتوحة بما يتجاوز الإقليم لأن تكامل سلاسل القيمة كثيراً ما ينطوي على بُعد أقاليمي أو عالمي (من الأمثلة على ذلك أن العلامات التجارية الإقليمية يمكن أن تُستخدَم لاحقاً للنفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية).

الموضوع ٣
التكامل الإقليمي واتّساق السياسات

١٨- اتّفق المشاركون على أن تحقيق اتّساق السياسات في عمليات التكامل الإقليمي يطرح تحدّيات هائلة. فأولاً، ثمّة مجال واسع لوجود سياسات غير متّسقة فيما بين البلدان الأعضاء في إقليم ما بل وحتى داخل فرادى البلدان. وخلافاً لما هو عليه الحال في مجال التجارة، لا يوجد محور ارتكاز مشترك لسياسات الاستثمار لأنها لا تدخل في نطاق إطار منظمة التجارة العالمية ولا يوجد صك متعدِّد الأطراف في مجال الاستثمار. ومشاكل الاتّساق يمكن أن توجد على مستويات مختلفة، بما في ذلك المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

١٩- فعلى المستوى المحلي، يشكِّل الافتقار إلى التنسيق بين السلطات الوطنية والسلطات المحلية مشكلةً رئيسيةً. وعلى المستوى الإقليمي، قد لا تكون البرامج المشتركة موضع تنفيذ ورصد فعالين، وقد يكون الاتّساق متعارضاً مع مصالح وطنية معيّنة. وهناك أيضاً مشكلة تحقيق الاتّساق بين الاتفاقات الدولية، مثل اتفاقات الاستثمار الدولية. ويُضَاف إلى ذلك أن الاتّساق يمكن أن يشكِّل أيضاً مشكلة بالنسبة للتعاون الأقاليمي.

٢٠- ويتعلّق تحدٍّ ثانٍ من تحدّيات السياسة العامة بضرورة القيام، من وجهة نظر وطنية، بتحديد المواضع التي تكون فيها زيادة الاتّساق والتنسيق مرجوّةً أو ضروريةً. والاتّساق ليس غايةً بحدِّ ذاته، بل هو وسيلة لبلوغ غاية. وقد لا يكون الاتّساق الكامل أمراً مطلوباً أو مرغوباً فيه، إذ إنه يمكن أن يعيق المنافسة الصحية فيما بين مختلف بلدان الإقليم. إلا أن ثمّة حاجة للتحقُّق من كيفية اختلاف الدول الواقعة ضمن الإقليم نفسه من حيث مستوى تنميتها الاقتصادية. وقد لاحظ بعض الخبراء أن التفاوتات ضمن البلدان الواقعة في إقليم ما تنطوي على خطر تزايد احتمال حدوث تنمية غير متكافئة على المستوى القطري. ومن الأمور التي لا تقلّ أهميةً أن التحرُّك باتجاه قدرٍ أكبر من اتّساق السياسات ينبغي ألاّ يؤدّي على نحو لا داعي له إلى تقييد حيِّز اختيار السياسات المتاح للبلدان الأعضاء في الإقليم للسعي إلى تنفيذ البرامج الإنمائية الخاصة بكل منها بوسائل منها مثلاً إدراج تحفُّظات خاصة ببلدان معينة في اتفاقات الاستثمار الدولية. وهذا يتطلَّب إجراء تقييم مسبق ومتأنٍّ لما تنطوي عليه سياسات التكامل من مخاطر ويؤكِّد أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات لصالح المسؤولين عن وضع السياسات في البلدان النامية في هذا الصدد.

٢١- وشدّد عدّة خبراء على أن تنسيق سياسات الاستثمار يشكِّل نقطة انطلاق، ولكن هناك العديد من المجالات السياساتية الأخرى التي يمكن فيها توخّي تحقيق المزيد من التنسيق بين البلدان الأعضاء في إقليم ما. ومن الأمثلة على ذلك ما يشمل سياسات المنافسة، والسياسات الصناعية، وتطوير البنى التحتية، وقانون الشركات، والملكية الفكرية، وأنظمة العمل والأنظمة البيئية.

٢٢- واتّفق العديد من المشاركين على أن تحديد المجالات السياساتية الممكنة التي يُراد فيها تحقيق المزيد من الاتّساق يتطلَّب إجراء استعراض شامل للسياسات والاستراتيجيات، إضافة إلى التنسيق بين جميع الكيانات الحكومية المعنية. وعلى المستوى الإقليمي، يشكِّل اعتماد رؤية مشتركة على مستوى عموم أفريقيا مثالاً مشجِّعاً. وتُعتَبَر مشاركة القطاع الخاص وغيره من الجهات صاحبة المصلحة أمراً بالغ الأهمية رغم أنه يمكن أن يؤدِّي أيضاً إلى ظهور دعوات للحمائية.

٢٣- وينبغي ألاّ يكون تنسيق السياسات مقتصراً على الترويج التقليدي للاستثمار وحمايته، بل ينبغي أن يشمل أيضاً أدوات سياساتية استراتيجية مثل الارتقاء بمستوى الأنشطة الإنتاجية في البلدان المضيفة، واجتذاب الاستثمارات الجيدة من خلال إجراء عمليات تقييم مشتركة للأثر ونقل المهارات. وأُشير أيضاً إلى أنه يمكن الأخذ بنهج قطاعي، إذ يمكن أن تكون للصناعات المختلفة احتياجاتٌ مختلفة للاتّساق مثل تطوير التعليم والمهارات بالنسبة لقطاع الخدمات وتطوير البنية التحتية بالنسبة لقطاع الزراعة.

٢٤- وثمّة تحدٍّ ثالث نوقش خلال الاجتماع، وهو يتعلَّق بالخطوات التي يتعيَّن اتّخاذها فيما يتعلَّق بعمق واتّساع عملية مواءمة السياسات. فمن الأهمية بمكان أن يكون لدى الإقليم المعني تصوّرٌ واضحٌ للكيفية التي يريد بها تصميم العلاقة بين الأُطر السياساتية الوطنية والإقليمية؛ ومن الضروري أيضاً أن تكون البلدان الأعضاء في الإقليم ملتزمةً بالتكامل بحق. ويُعتَبر وجود مؤسسات مشتركة وقوية وذات صلاحيات محدَّدة تحديداً واضحاً أمراً بالغ الأهمية لأن هذه المؤسسات هي بمثابة محرِّكات للتكامل. وسياسات الاستثمار الإقليمية لا تشتمل عموماً على المواءمة الكاملة لسياسات الاستثمار الوطنية بحيث يجد المستثمرون أوضاع وشروط استثمار متكافئة في كلِّ بلد من البلدان الأعضاء في الإقليم. ففي العديد من مبادرات التكامل الإقليمي، مثل مبادرة المجتمع الآندي، يعدّ مستوى اتّساق السياسات من الناحية الفعلية متدنّياً نسبياً. وفي مبادرات أخرى، مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، سجّل تحقيق الاتّساق تقدُّماً كبيراً في مجال تجارة الخدمات. وفي حالة السوق الجنوبية المشتركة، يمكن للسياسات الوطنية المتّسقة والمتماسكة أن تجعل من الحاجة إلى المواءمة الإقليمية أقل إلحاحاً. أما المناطق الأخرى فلا توجد فيها قواعد مشتركة أو أن هذه القواعد لا تكون دائماً متطوّرةً وقد لا تكون قابلةً للإنفاذ. إلا أن عدم وجود إطار تنظيمي مشترك هو أمرٌ يمكن التعويض عنه جزئياً على الأقل باتّباع استراتيجية استثمار مشتركة على مستوى الإقليم المعني. ويُعتَبَر الاتحاد الأوروبي المنطقة الأكثر تقدُّماً من حيث اتّساق السياسات. ونتيجة للطابع فوق الوطني الذي يتميّز به الاتحاد الأوروبي، فإن قواعده تعلو على الأحكام

الوطنية المتعارضة، مما يؤدّي إلى تحقيق اتّساق السياسات على نحو فعّال في المجالات السياساتية التي تندرج في نطاق اختصاص الاتحاد.

٢٥- وأشار عدَّة خبراء إلى أن تحقيق المزيد من اتّساق السياسات يمثِّل عمليةً متدرِّجةً ومتسلسلة. فالتغييرات القانونية والمؤسسية تحتاج إلى وقت لكي تتجسَّد على أرض الواقع، ومن الضروري أن تعمل الحكومات على تعريف الجمهور بفوائد زيادة اتّساق السياسات من أجل ضمان استمرار الحصول على دعمه. ويمكن لوضع اتفاقات نموذجية، مثل نموذج التعاون الإنمائي للجنوب الأفريقي، أن يُقدِّم إرشاداتٍ هامةً في إطار هذه العملية. إلا أن هناك مناطق أخرى لم تنجح حتى الآن في وضع اتفاقات نموذجية. ومن ذلك مثلاً أن السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تفتقر إلى معاهدةٍ نموذجيةٍ ومن ثمّ فإنها تعتمد على إطار إقليمي للتفاوض مع البلدان الأخرى. وأشار المتحدِّثون إلى إطار الأونكتاد لسياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة بوصفه أداةً مفيدةً لوضع معاهدات نموذجية وإدراج فصول نموذجية بشأن الاستثمار في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية.

الموضوع ٤
التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة

٢٦- رأى المشاركون عموماً أن التنمية المستدامة ينبغي أن تُعطَى مكانةً أبرز في استراتيجيات التنمية الإقليمية. ففي الوقت الحاضر، تشكِّل التنمية المستدامة في المقام الأول مسألةً يُعنَى بها واضعو السياسات على المستوى المحلي. إلا أن هناك أيضاً مجالاً كبيراً لتحقيق مزيد من التعاون الإقليمي في هذا المجال من مجالات السياسة العامة.

٢٧- وعلى المستوى المحلي، يمكن تعزيز التنمية المستدامة بطرقٍ عديدةٍ. ومن الأمثلة على كيفية تعزيز التنمية المستدامة أن يتمّ ذلك عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام والقائم على استخدام الطاقة بكفاءة؛ ووضع آليات لإجراء عمليات تقييم للأثر على التنمية المستدامة وآليات لإجراء عمليات فرز سابقة للاستثمار؛ وتقوية الإطار التنظيمي العام فيما يتعلَّق بالحماية البيئية والاجتماعية؛ والإنفاذ الفعّال لاحترام حقوق الإنسان. وثمّة حاجة للتعزيز الفعّال للتفكير الطويل الأمد والحوار البنّاء مع المجتمع المدني.

٢٨- وشدّد بعض الخبراء على أن ثمّة ما يستدعي تعزيز التنمية المستدامة في سلاسل القيمة ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية على الامتثال لمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات ومعايير حماية المستهلك في البلدان المتقدِّمة. كما ينبغي التشديد على جوانب التنمية المستدامة التي ينطوي عليها تشجيع تدفُّقات الاستثمار إلى الخارج وذلك بوسائل منها مثلاً وضع سياسات بشأن إقامة المشاريع المشتركة وما يتصل بذلك من نقل للمعارف. وعلاوةً على ذلك، ثمّة حاجة لتحسين الأدوات التي تستخدمها السلطات المحلية لتقييم فعالية البرامج القائمة لتشجيع الاستثمار بهدف تحقيق التنمية المستدامة وما يتصل بذلك من نفقات عامة.

٢٩- وعلى العموم، كان هناك رأيٌ مشتركٌ مفاده أن البلدان تحتاج إلى انتهاج سياسات تركِّز تركيزاً أقوى على نوعية الاستثمارات بدلاً من النظر إلى الجوانب الكمية فقط. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان النامية أن تهتمَّ بأن تظلّ جذابةً للاستثمار الأجنبي وألاّ يكون هناك تنافسٌ داخل الإقليم على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق خفض المعايير البيئية أو معايير العمل الأساسية.

٣٠- واتّفق المشاركون على أن هناك مجالاً متاحاً على المستوى الإقليمي للتعاون من أجل تكملة وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تقوية بُعد التنمية المستدامة الذي ينطوي عليه الاستثمار. ومن مجالات السياسة المحتملة فيما يتعلَّق بهذا التعاون ما يشمل تغيُّر المناخ والطاقة النظيفة، والنقل المستدام، والإنتاج المستدام، وحفظ وإدارة الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه، والصحة العامة، والإدماج الاجتماعي والحدِّ من الفقر. ولهذه الغاية، من المهم أن تعمل السلطات على تعزيز إدماج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صلب سياسات الاستثمار التي تنتهجها البلدان الأعضاء في الإقليم المعني، والنهوض بالتعليم والبحوث والتمويل العام كأدواتٍ هامةٍ للتحوُّل نحو مسار إنمائي أكثر استدامةً، إضافة إلى تعزيز المبادرات المتعلِّقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣١- ويشكِّل التلوُّث البيئي عبر الحدود حالةً تتطلَّب استجابةً إقليميةً. كما أن هناك إمكاناتٍ كبيرة للتعاون الإقليمي في استغلال الموارد الطبيعية. ومن الأمثلة التي أُشير إليها التعاون في مجال توليد الطاقة الكهرمائية بين بوتان والهند، وربما بنغلاديش. وهناك بلدانٌ أخرى في منطقة جبال الهمالايا تتعاون على تحسين حالة الأمن الغذائي. ويوجد لدى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي برنامج تنسيق وزاري بشأن الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية. وتشكِّل التنمية المستدامة أيضاً موضوعاً يجري تناوله في إطار الشراكة الأوروبية - المتوسطية. وقد طُرِحَ اقتراحٌ آخر يدعو إلى إنشاء مناطق مشتركة عابرة للحدود لأغراض تحقيق التنمية المستدامة.

٣٢- واقترح العديد من الخبراء إعطاء قدر أكبر من الأهمية للتنمية المستدامة في إطار اتفاقات الاستثمار الدولية. وهذا يشمل مثلاً زيادة تشجيع الاستثمار المستدام وزيادة التشديد على الشواغل الاجتماعية والبيئية فيما يتعلَّق بالاستثمار الأجنبي المباشر. وأُشير إلى أن من الأهمية بمكان ألاّ تؤدّي اتفاقات الاستثمار الدولية على نحو لا داعي له إلى تقييد حيِّز اختيار السياسات المتاح للبلدان الأعضاء في إقليم ما، الأمر الذي يمكن أن يقيِّد الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. وسيقت عدَّة أمثلة مستقاة من ممارسة التحكيم في مجال الاستثمار الدولي حيث لجأ المستثمرون الأجانب إلى مقاضاة البلد المضيف لأنهم اعتبروا أن التدابير السياساتية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة تخلُّ بالالتزامات التي تفرضها اتفاقات الاستثمار الدولية (مثل معيار المعاملة العادلة والمنصفة أو الحكم المتعلِّق بالمصادرة). وهذه المشاكل تظهر أهمية الصياغة الدقيقة لأحكام اتفاقات الاستثمار الدولية بحيث لا تؤدّي إلى تقييد مفرطٍ للحيِّز التنظيمي المتاح للبلدان المضيفة.

٣٣- واقترح العديد من المشاركين وضع معاهدة استثمار نموذجية للبلدان النامية تركِّز تحديداً على احتياجات البلدان المستوردة لرأس المال، وتزيد إلى أقصى حدٍّ من الفوائد الإنمائية وتنطوي على بعدٍ خاص بالتنمية المستدامة. وأُشير إلى إطار الأونكتاد لسياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وإلى المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والإنصاف" بوصفهما منهاجي عمل مفيدين لتحسين النقاش الدولي حول كيفية تعزيز التنمية المستدامة. كما أُشير إلى المعاهدة النموذجية الخاصة بالمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي كمثال آخر، فضلاً عن عدَّة اتفاقات متفرِّعة عن اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرّة تركِّز على جوانب الاستثمار البيئية والاجتماعية. وكان هناك تمييز بالغ الأهمية بين صكوك الاستثمار الإقليمية الملزمة وغير الملزمة من الناحية القانونية، حيث إن هذا النوع الأخير من الاتفاقات يتيح للبلدان الأعضاء في الإقليم المعني قدراً أكبر من المرونة والوقت للامتثال للمعايير الإقليمية.

٣٤- وأخيراً، أشار عدَّة متحدِّثين إلى أن التعاون الإقليمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة يتطلّب وجود نوع ما من الآلية المؤسسية. فمثل هذه الآلية ضرورية كمنتدى للنقاش بهدف وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج إقليمية ورصد ومتابعة أنشطة التكامل. وفي هذا الصدد، قد يتراوح التعاون الإقليمي بين أشكال تنسيق غير محكمة نسبياً تركِّز على وظيفة محض استشارية وبين تعاون ذي طابع رسمي قوي مع سلطات صنع القرار في المؤسسة المعنية.

الموضوع ٥
الطريق إلى الأمام

٣٥- لقد كان هناك توافقٌ في الآراء على أنه من المهمّ أكثر من أي وقت مضى استعراض العلاقة بين التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر ووضع الاثنين معاً على مسار إيجابي في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع. واتّفق المندوبون على أن التكامل الإقليمي يمكن أن يشكِّل لبنةً هامةً لبناء التعاون الدولي. وأُشير إلى أن ثمّة حاجة للعمل معاً وأن تنظيم اجتماعات مثل اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات هو مثال جيد على هذا التعاون، بوسائل منها تقاسم الخبرات والممارسات الفضلى وإعطاء زخم للتفكير حول الاضطلاع بمزيد من العمل في هذا المجال. ويمكن لهذه العمليات، إذا ما دُعِمَت بإجراء المزيد من البحوث، أن تساعد في تعزيز دور "المراكز والأطراف"، وزيادة أثر التكامل الإقليمي المولِّد للاستثمار وتقليص أثره المؤدِّي إلى حرف اتجاه الاستثمار، والجمع بين منظمات التكامل الإقليمي الكبرى، مما يفضي في نهاية المطاف إلى تسريع خُطى العمليات المتعدِّدة الأطراف (بما في ذلك جولة الدوحة للمفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية).

٣٦- وأشار العديد من الخبراء إلى إطار الأونكتاد لسياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة باعتباره يوفِّر قائمةً مرجعيةً جاهزةً تشمل أفضل الممارسات لأغراض رسم سياسات الاستثمار على المستويات كافة. وفي حين أن إطار الأونكتاد هذا يقدِّم إرشادات

محدَّدة بشأن السياسات الوطنية والدولية، فإن العديد من هذه العناصر تتسم بأهمية مباشرة بالنسبة لرسم سياسات الاستثمار على المستوى الإقليمي. واعتُبِرت المبادئ الأساسية الأحد عشر التي يشملها إطار الأونكتاد والتي تبيِّن الخطوط العريضة للمجالات الرئيسية للعمل على صعيد السياسات عناصر مفيدة في هذا الصدد. وفيما يتعلّق باتفاقات الاستثمار الدولية، يمكن لتجارب مثل تلك المستقاة من منطقة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي أن تقدِّم إرشادات مفيدة. وقد وجد الخبراء ما يشجِّعهم على النظر في إطار الأونكتاد لسياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وذلك لدى تصميم مبادراتهم المقبلة فيما يتعلَّق بسياسات الاستثمار. وأُشير إلى أن نماذج الاتفاقات الدولية للبلدان والأقاليم ينبغي أن تظل مرنةً بحيث تأخذ في الاعتبار أحدث التطوّرات.

٣٧- واتفق المشاركون على أن من شأن الاستعراضات المنتظمة للتطوّرات الاقتصادية والسياساتية والقانونية على صعيد العمل الإقليمي في مجال الاستثمار أن تساعد في عملية رسم السياسات على نحو مستنير. واقتُرِحَ أن يتمّ ذلك على أساس تقديم تقارير منتظمة من قبل مبادرات التكامل الإقليمي. ومن شأن هذا، إذا ما نُفِّذ في سياق عمل الأونكتاد، أن يساعد في تحديد الفجوات وأوجه التداخل وعدم الاتّساق. وفي هذا السياق، شجَّع الخبراء الأونكتاد على إجراء بحوث بشأن الشروط التي تفضي إلى تحقيق نتائج إنمائية متوازنة ومستدامة بالاستناد إلى استعراض لمختلف التجمُّعات والتجارب. واقتُرِحَ أن تكون جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (مثل المجتمع الآندي والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي) منطقتين للدراسة، بما في ذلك لأغراض تحديد وجود أو عدم وجود العوامل التي تفضي إلى التعاون والمواءمة وما يعقب ذلك من زيادة في تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن من شأن إجراء عملية مسح لمبادرات الاستثمار الإقليمية، بالاستناد إلى التقارير المنتظمة التي يقدِّمها الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار، أن يشكِّل نقطة انطلاق مفيدة ومنهاج عمل مع الدول الأعضاء. فتجربة تحالف المحيط الهادئ، على سبيل المثال، يمكن أن تقدِّم أيضاً أفكاراً متبصِّرة هامة بالنسبة للبلدان غير الأعضاء.

٣٨- ويتَّسم استحداث أدوات لتقييم مدى فعالية سياسة الاستثمار بأهمية بالغة. ويتعيَّن أن تعالج تلك الأدوات قضايا معقَّدة مثل تأثير التكامل الإقليمي على الاستثمار الأجنبي الذي يعزِّز التنمية المستدامة. وبالمثل، يمكن للبحوث أن تتناول تأثير أنشطة الشركات، بما في ذلك المشاريع الكبيرة وتلك المنفَّذة في مجالات حساسة مثل مجالي التعدين والزراعة.

٣٩- وفي هذا السياق، دعا الخبراء إلى الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن الإطار المفاهيمي وتحسين جمع البيانات بشأن الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك على مستوى الشركات المنتسبة ومن قبل الشركات في البلدان النامية، من أجل سدّ الفجوات في المعلومات. ومن شأن هذا أن يساعد في تيسير فهم التأثير الإنمائي لسلاسل القيمة والعلاقة بين مختلف مستويات رسم السياسات والتنمية المستدامة. وأُشير إلى الاستثمار بين الجنوب والجنوب، ودور الاستثمارات

الخارجة من البلدان النامية، وتأثير الاستثمار الخارج على البلدان المضيفة، باعتبارها مجالاتٍ تتطلب المزيد من البحث. ووجّهت دعوةٌ للنظر إلى التطوّر المؤسسي للبلدان المضيفة، بما في ذلك المنتديات الإقليمية. وأُشير إلى أن مناطق التزاع، باعتبارها مناطق يمكن أن تؤثّر في تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تطرح تحدِّيات محدَّدة في هذا الصدد.

٤٠- ومن شأن التعاون بين الوكالات الدولية، بما في ذلك التعاون بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية، في مسائل مثل البحوث المتعلِّقة بالأدوات العملية التي تمكّن الشركات من زيادة أوجه التآزر بين تجارتها واستثماراتها، أن يساعد في تدعيم قدرات البلدان المضيفة على توليد القيمة والاحتفاظ بها. ومن المقترحات الأخرى التي قدَّمها الخبراء فيما يتّصل باضطلاع الأونكتاد بمزيد من العمل ما يشمل قضايا الضرائب والتسعير التحويلي. ومن الأمثلة على ذلك أن معاهدات الازدواج الضريبي مهمةٌ بالنسبة للعمليات الإقليمية والمتعدِّدة الأطراف لأنها يمكن أن تسهم في تحقيق كفاءة سلاسل القيمة. ويشكِّل توسيع هذه المعاهدات الثنائية لتصبح معاهدات ضريبية ثلاثية أو حتى متعدِّدة الأطراف اعتباراً هاماً لا في سياق سلاسل القيمة فحسب وإنما أيضاً فيما يتعلّق بالتفاعل بين العمليات الثنائية والإقليمية والمتعدِّدة الأطراف. وثمّة مسألة أخرى في هذا الصدد تتمثَّل في التسعير التحويلي حيث توجد حاجة للوائح تنظيمية ملائمة من أجل ضمان حصول البلدان النامية على حصة منصفة من الريع الاقتصادي الناشئ عن أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر. وأُشير إلى أن ثمة حاجة لقيام الأونكتاد بإجراء المزيد من البحوث في هذه المجالات، بما في ذلك من خلال الاعتماد على أوجه التآزر مع المنظمات الدولية الأخرى التي تناولت هذه المواضيع (مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وأخيراً، وافق الخبراء على فكرة إعداد قائمة بما ينبغي وما لا ينبغي فعله في عملية رسم سياسات الاستثمار تبيِّن أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

٤١- وأعرب المشاركون عن تقديرهم للمناقشات الغنية وللحوار المفتوح فيما بين الدول الأعضاء والخبراء والمجتمع المدني، وهو ما اعتبروه دليلاً على أهمية الاجتماع وحُسن توقيته.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

٤٢- انتخب اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء مكتبه كما يلي:

الرئيس: السيدة جولادي أديكولا **أورمولويي** (نيجيريا)

نائب الرئيس - المقرِّر: السيدة موهوكو **سايتو** (اليابان)

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٤٣- أقرَّ اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية جدول الأعمال المؤقّت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.4/1). وبذلك كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- نتائج الدورة

٤٤- اتفق اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الأربعاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، على أن يعدَّ الرئيس موجزاً للمناقشات (انظر الفصل الأول).

دال- اعتماد التقرير

٤٥- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات لنائب الرئيس - المقرِّر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثِّلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأردن
إسبانيا
إكوادور
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
إيران (جمهورية – الإسلامية)
آيرلندا
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بربادوس
بلجيكا
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوركينا فاسو
بولندا
بيرو
بيلاروس
تشاد
جامايكا
الجزائر
جزر القمر
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
جيبوتي
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سنغافورة
سويسرا
سيشيل
الصين
فييت نام
كمبوديا
كندا
كوت ديفوار
كولومبيا
كينيا
ليتوانيا
مالي
ماليزيا
مصر

* تتضمَّن قائمة الحضور هذه أسماء المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/MEM.2/INF.1.

المغرب
المكسيك
ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وآيرلندا الشمالية
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
ناميبيا
النمسا
نيبال
نيجيريا
هايتي
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان

٢- وحضر الدورة المراقب التالي:

الكرسي الرسولي

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأفريقي

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

الاتحاد الأوروبي

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

منظمة التعاون الإسلامي.

٤- وكانت الأجهزة أو الهيئات أو البرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثَّلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

مركز التجارة الدولية

مفوّضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٥- وكانت الوكالات المتخصِّصة التالية والمنظمات ذات الصلة ممثَّلة في الدورة:

منظمة الصحة العالمية

منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

المعهد الدولي للتنمية المستدامة

المنظمة الدولية لأصحاب العمل

منظمة دعم التواصل في أفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

شبكة العالم الثالث

الفئة الخاصة

الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار